

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 381 - الباب الأول في بيان الضوابط العامة .
خلاصة الباب الأول : الضوابط جمع ضابطة انظر شرح
المقالة الثانية . 1 - يُعقد في الإجارة على العيّن ابتداءً
وعلى الممنفعة انتهاءً وإلّا إذا عُقدت الإجارة انتهاءً على
العيّن ؛ فلا تكون الإجارة صحيحة . 2 - الإجارة باعتيار
المعقود عليه على نَوْعَيْن . 3 - الأجير على نَوْعَيْن أجير
خاص وأجير مُشتَرَك . 4 - إجارة الأجير المُشتَرَك تكون على
نَوْعَيْن : الأول : أن يُقيّدَ فيها الأجير بعمَلٍ
لغير المُستأجر . الثاني : أن تُعقد على العمَل من غير
تَحدِيد مُدَّةٍ لإيجازه . 5 - الأجير الخاص نَوْعَان : أجير
واحد وأجير غير واحد . 6 - بين الأجير الخاص والأجير
المُشتَرَك فرَق من ثلاثة أَوْجُه : (1) من حيث الذّات (2) من
حيث الأولاد . (3) من حيث الفروع . - * * * * (المادّة 420)
(: المعقود عليه في الإجارة هي الممنفعة . أي المعقود
عليه والمبيع في أيّ نوعٍ من أنواع الإجارة هي
الممنفعة ولمّا كانت الممنفعة حين العقد معدومة
وإضافة العقد إلى ما سيحدث في المُستقبل لا تصح
فالتقياس أصلًا تكون الإجارة جائزة حسب المادّة (205)
لكنّها جوازٌ للاحتجاج والضّرورة (انظر المادّة 23
وشرحها) . (الهندية . الزّيلعي) وقد أوّل الكتاب
البحت في الاحتجاج . ومنافع الأعيان السّتي تقع عليها
الإجارة ابتداءً تُسمّى مأجورًا والشخص السّذي يتدرّسب عليه
العمَل يُسمّى أجيرًا . (انظر شرح المادّة 434) . وقد جيء
بهذه المادّة توطئةً للمادّة الآتية ويُستخرج منها
هذه القواعد : (تجوز إجارة كلّ مالٍ قابلٍ للاحتفاع به
مع بقائه عيّن) وقد ذُكر في المادّة (405) بعض المسائل
في فساد الإجارة السّتي لا تقع على الممنفعة . توضيح

الإِجَارَةُ : الْمَنْفَعَةُ . فَالْإِجَارَةُ السَّيِّيُّ يَقْصِدُ مِنْهَا اسْتِهَاكُ
الْعَيْنِ بِاطِلَةِ . (خَيْرِيَّةٌ) مَسَائِلُ مُتَفَرِّعَةٍ عَلَى ذَلِكَ : - .